بحث الشهر العلمي

# الاشتراكية الحرفية

بقلم ج. هـ. كول

ترجمة ماهر سعيد وصفي

ولد البروفسور ج.ا.هـ. كول عام ١٨٨٩ وهو كاتب اقتصادي وسياسي له مؤلفات عديدة في السياسة والاقتصاد . وقد انضم الى رابطة الحرفيين واصبح من ابرز اعضائها ، كما انتخب في المجلس التنفيذي للرابطة عام ١٩١٥ . وقد كان في بداية حياته يؤمن بمباديء الجمعية الفابية التي اصبح رئيسا لها الان . وقد قام اخيرا بتاسيس الجمعية الدولية للدراسات الاشتراكية .

اخذت نظرية الاشتراكية الحرفية Guilds Socialism وقد يسميها البعض بالطائفية ، نسبة الى طائفة من العمال ، اخذت هذه النظرية تمد جذورها في اوائل القرن العشرين واصبح لهذه الافكار آثر بالغ في الفكر الاشتراكي البريطاني .

— المترجم —

الاشتراكية الحرفية التي اتكلم عنها هي شكل من اشكال الاشتراكية وهي لا تناهض التفكير الاشتراكي كما انها ليست مفهوما جديدا يظهر فجاة ليصارع الحركة الاشتراكية . بل انها نظرة جديدة للاشتراكية ومحاولة لتكامل الحركة الاشتراكية فهي اقرب الى الواقع واكثر اتصالا بالديمقراطية وتهدف الى ان تجعل من الديمقراطية حقيقة اقتصادية وسياسية . ان هدف الاشتراكية الحرفية ليس في ايجاد مدرسة جديدة او تنظيم جديد بل توجيه الحركة الاشتراكية والحركة النقابية الى هدفها الصحيح ، والى بلورة النظام الذي جاء به الحرفيون داخل مباديء الحركة الاشتراكية ومفاهيمها كما تهدف الى توجيه الفكر النقابي لا الى هدمه .

هذه هي سياسة الاشتراكيين التي طالما نادوا بها ، انهم لا يحاولون ايجاد تنظيم منافس بل كانوا دائما يناضلون من اجل خلق منظمات صغيرة للدعاية لهدفهم ضمن التنظيم الاشتراكي العام .

ان ايماني العميق هو ان العوامل التي تهدف الى تحقيق الحركة الاشتراكية الحرفية في هذا البلد هي نفس العوامل التي تعمل داخل الاقطار الاخرى. واذا نظرنا مليا الى اوروبا وجميع البلدان الصناعية في العالم اليوم ، وفي كل مكان نجد هذه الفكرة تحفز العمال الصناعيين وتشجعهم على تغيير النظام البلدي والحكومي . وفي روسيا في تجربة التنظيم المصنعي . وفي امريكا في مشروع رجال سكة الحديد . وفي كل اجزاء العالم تاخذ الحركة النقابية على عاتقها توضيح اهدافها ورغبتها في الحصول على حصتها في السيطرة على الصناعة . هذا الطلب ياخذ اشكالا مختلفة ويسلك طرقا متباينة في مختلف بلدان العالم . ولكن هناك فكرة اساسية واحدة تدفعها قوة واحدة : اننا لا نريد نفي الاطر المذهبية للحركة في البلدان المختلفة ، بل نريد مبدأ اساسيا واحدا يدفع الطبقة العاملة الى الامام في جميع انحاء العالم ، كما نريد ان ياخذ هذا المبدأ تعابير مختلفة واشكالا متباينة حسب البناء الاقتصادي لمختلف المجتمعات والامزجة المختلفة للشعوب . ان ما نطلبه هو تنظيم مختلف الديمقراطيات والطبقات العمالية بشكل يؤدي الى تعاونها تعاونا فعالا . وان هذا التنظيم يجب ان لا يتم داخل نظام عالمي جامد يتناسى الفروق القومية بل في نظام حركي حي .

انني لا اظاهر كما يتظاهر الحرفيون بان الاشتراكية الحرفية هي الطريق الصحيح لجميع شعوب العالم لمعالجة مشاكلهم الاقتصادية . فان التعبير الصحيح للاشتراكية هو اعتبار الزمان والمكان ، ويجب ان تتضمن مفاهيم حيوية لا للقطر الواحد فحسب بل للعالم الصناعي . وان هذه المفاهيم يجب ان تطبق باساليب تناسب التطور الاقتصادي والروح القومية . ان الاشتراكية الحرفية ليست عقيدة مغلقة على نفسها وذات مفاهيم ثابتة تطبق في كل مجتمع . ولكن الحقيقة التي نعتقد بها هي وجود فكرة اساسية ووجود نظرة واضحة عن الخطوات التي نخطوها والتي هي ضرورية لتحقيق العقيدة . ونحن نعتقد بان الاشتراكية الحرفية كما نضعها في الكتب وكما نصفها عند الاجابة على الاسئلة لا تتحقق بنفس الاشكال التي وصفناها بالضبط . لان المجتمع لا يتطور بنفس الاسلوب . وان تصور نظام ومحاولة تطبيقه سيجر حتما الى خطأ ذلك النظام . لان عامل الزمن قدقام بفعله في تطوير المجتمع بشكل يجعل ذلك النظام غير قابل للتطبيق . ولكن نعتقد ان محاولة ادراك الاشياء بوضوح وتوقع التنظيم المقبل لها ليس لاجل تحقيق الشكل الذي توقعناه بل لان توقعنا للاشياء سيفتح امامنا المجال لايجاد المخارج لمشاكلنا التي نواجهها وان اتخاذ خطوات سريعة لن يكون لها اثر ايجابي عند مواجهة المشاكل الانية ومعالجتها كلما برزت لنا . بل يجب مواجهتها بنظرة شاملة مسبقة لتحقيق الغايات القائمة في الذهن ، وان النظر الى الغايات يساعد على حل المشاكل المستعجلة ، وربما يتهمنا البعض بالمثالية، ونحن نعتقد ان مثاليتنا ليست نظرة حقيقية لمستقبل المجتمع بل تسهل علينا مواجهة مشاكل اليوم .

أريد ان اقول ان الاشتراكية الحرفية ليست نظرية صناعية خالصة . انها ـ على ما اعتقد اخذت الشكل الصناعي بصورة عفوية . والسبب الذي يجعلنا نتكلم عن التنظيم الصناعي هو انّ الصناعة اذ تبرز وتتعزز يصبح من الصعب التكلم عن غيرها . ولهذا فان مفاهيم الحرفيين الوطنيين تبرز اساسيا كمباديء للتنظيم الصناعي. ولكن النظرية التي تقوم عليها مفاهيم الحرفيين هي اوسع من اية نظرية صناعية صرفه . انها تعتمد اسياسيا على مفهوم ديموقراطي يختلف اختلافا جذريا عن الفكرة الديمقراطية التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر . ان مفهومنا للديمقراطية هو هذا : ليس من المنطق ان نقول ان شخصا يمثل شخصا اخر او جماعة ، فليس هناك تمثيل من قبل شخص لشخص اخر ، لان طبيعه الانسان بحد ذاته لا تحتمل التمثيل . ولكن هذا لا يعني مناهضة اساليب التمثيل الحكومي المتعارف عليها . اذن ما هي الاهداف التي يجب على التمثيل الحكومي تحقيقها حتى يكون تمثيلا حقيقيا؟ ان الطريق الوحيد لتحقيق تمثيل صحيح هو ان يكون النائب ممثلا لا لشخص بل لجماعة تضم اشخاصا لهم اهداف مشتركة ومعينة ... ولا نعني هنا وجوب وجود شخص معين ممثلا لاشخاص اخرين . ولكن اذا كان لهؤلاء الاشخاص اهداف معينة ومشتركة ككونهم صناعيين او فريق كره قدم او اي مجال اخر ... فانه يصبح قانونيا وجود شخص من صنفهم ينفذ او يعمل على تنفيذ اهدافهم المشتركة . وهذا يعني ان التمثيل الصحيح الكامل ليس تمثيل اشخاص بل تمثيل اهداف مشتركة . او بكلمة اخرى التمثيل الصحيح هو بالضرورة تمثيل وظيفي . واذا كان هذا صحيحا فان التنظيم الاجتماعي ـ ليكون ديمقراطيا ـ يجب ان يأخذ بهذه المباديء الوظيفية . وان تحقيق مجتمع ديمقراطي يتم عن طريق التمثيل الوظائفي لمختلف الوظائف التي تمارس داخل المجتمع . لذلك يجب معاملة المشكلة الصناعية كمشكلة واحدة وتنظيمها على اساس وظيفي . وكذلك الحال بالنسبة للمشاكل التي تبرز داخل المجتمع حيث تكون اصولها الاجتماعية قد نظمت على اسس ديمقراطية . وعلى هذا الاساس فقط نستطيع بناء مجتمع ديمقراطي. ان المجتمع يحاول دائما التعبير عن نفسه عن طريق التمثيل ، ولكن هذا التمثيل كثيرا ما يحرف ، فنحصل على تمثيل مشوه بدلا من نظام برلماني صحيح . ان المجتمع ككل يحاول جعل جميع الاجزاء ديمقراطية والحصول على افضل النتائج من اجل تحقيق الديمقراطية . وان النظرية التي تعمل الان على جانب واحد من التنظيم الاجتماعي ـ وهو الاساس الراسمالي ـ لم تسمح بوجود فرص متساوية للجميع. فما دام هذا الخلط في المدار الصناعي موجودا وما دام الرجال والنساء يعيشون في اسلوب حياة الاسلوب الصناعي الحالي ، وما دامت حالة الحرب قائمة بين مختلف الاقسام التي كان من المفروض تعاونها في النشاط الانتاجي ، فليس من الواقع ان نطلب تعاونا بين اجزاء المجتمع ونعمل بانتظام لتحقيق الديمقراطية . ذلك ان الانحراف القائم في الجهاز الصناعي هو ضد الانتظام والتعاون بين اجزاء المجتمع . لذلك فهدفنا يتركز على توضيح الجهاز الصناعي وجعله متماشيا مع المباديء الديمقراطية الصحيحة ومن ثم ادخال هذه المفاهيم وتطبيقها في الاجزاء الاخرى من المجتمع .

★

كل هذا يقودنا الى السؤال : ما معنى الحرفة ؟ الحرفة تعني نظاما يقوم على النقابة العمالية ولكنه يختلف عنها مبدئيا في ناحيتين : الاولى هي انه حتى ولو كانت النقابة تعني اتحاد صناعيين ـ اي ما يهدف الى ضم جميع العمال في صناعة معينة ـ فانها مبدئيا جهاز غير معقد . لانها في ضمها او محاولة ضم جميع العمال الصناعيين فانها تستثني الموظفين او العمال الفنيين المرتبطين بالصناعة . وفي حالات خاصة فان النقابات تضم محترفين وفنيين الى جانب عمال اخرين ـ مثال ذلك جمعية كتبة السكك الحديدية او الى بعض الحدود الاتحاد القومي لرجال السكك الحديدية ـ وفي حالات اخرى نجد للموظفين العمال الفنيين نقابات خاصة . وهم يعملون من قريب او بعيد مع الاتحادات التي تمثل العمال العاديين . وفي الوقت الحاضر ليس هناك تنظيم نقابي يمثل تمثيلا صحيحا صناعة تضم جميع المرتبطين بالمجال الصناعي او الذين لهم قوة فعالة في المجال الصناعي فاذا اردنا تحقيق اداة صناعية فعالة فيجب ان نحصل بالدرجة الاولى على تعاون الطبقة العمالية . وان سبب انهيار التنظيم الصناعي هو عدم تعاون الفئات العمالية . وان وعيهم المتزايد للحقائق الواقعية وادراكهم للنظم الحالية يدفعانهم الى رفض التعاون داخل التنظيم الصناعي الحالي. وكلما ازداد وعي العمال لمصلحتهم الطبقية ، تعذر التعاون المنتج واصبح الميدان الصناعي عديم الفعالية .

ان التنظيم الصناعي يتطلب في المجال الاول وجود عمال يدويين. ولكن تحقيق عمل صناعي فعال يتطلب توافر مختلف الصفوف من الاشخاص والخبرات الفنية تتحول تدريجيا الى مشكلة هندسية ، وان مهندس المنجم اصبح تدريجيا شخصية هامة . والمشاكل العلمية لهندسة المناجم، اخذت تزداد اهمية وهذا يعني ان هندسة المناجم والصناعات الاخرى التي تعتمد على الفنيين المهره اخذت تزداد اهمية بالنسبة للعمال الاخرين في الصناعة . ومن ناحية اخرى فان الحرفة تختلف عن النقابة بكونها تضم جميع المشتغلين سواء بالفكر او اليد او الفنيين بالاضافة الى جميع العمال اليدويين من مختلف الصفوف ـ جميع العمال الضروريين لسير الصناعة سيرا فعالا للخدمة العامة . ان نظرتنا للحركة النقابية تتم من خلال اطار معين . فنحن نحاول خلق شكل من التنظيم ليست مهمته القضاء على الراسمالية فقط ـ وهذا بحد ذاته عمل بسيط نسبيا ـ بل وضع نظام يحل محله . وهذا هو العمل الشاق . لذلك نعمل على ادخال جميع فروع نقابات العمال اليدويين في خط صناعي واحد ، وكذلك نعمل على تقريب هذه النقابات بقدر الامكان في علاقة مع نقابات المفكرين والفنيين ، نحو تحقيق هدف اعلى هو ضم جميع الفئة العاملة على اختلافها في منظمة واحدة تاخذبنظر الاعتبار الوظائف المتباينة والامكانيات وتعتمد على اعتراف جميع العمال اليدويين لمختلف الوظائف الفكرية والفنية واعتراف الاخرين بحقوق العمال اليدويين . فليست المحاولة هي اهمال الاختلافات الوظيفية بين الفنيين والعمال الاخرين بل توضيح الاختلافات وتنظيمها تنظيما كاملا في كلا الجانبين . ففي الوقت الحاضر هناك التباس في كلا الجانبين ـ ان العامل الفني يعتقد بانه يستطيع ان يعمل من دون العامل اليدوي. والعامل اليدوي يعتقد انه يستطيع العمل من غير مساعدة الفنيين حيث ان العامل الفني هو المرشد في العمل .وللحصول على اكبر قدر ممكن من التعاون الفعال بين العامل اليدوي والعامل الفني يجب التغلب على جانبي هذا الالتباس من اجل تحقيق تنظيم حرفي .

الجانب الثاني الذي يختلف فيه التنظيم الحرفي عن النقابة في الوقت الحاضر هو ان التنظيم الحرفي لا يهتم اوليا بتحقيق مصلحة اعضائه بالمفهوم الاقتصادي بل بتقدم الصناعة . فالعمل الرئيسي في التنظيم الحرفي

ينصب على الانتاج لا المساومة الجماعية او حماية المستوى المعاشي للعمال . انه يهتم بالانتاج وادارة المصنع بشكل فعال ، وادارة الصناعة ادارة فعلية . ويظهر من ذلك ان التنظيم الحرفي يختلف اختلافا كبيرا عن النقابة في الوقت الحاضر . انه تغير كبير ولكنه في الوقت نفسه قد سبقته دراسة واعية وتحضير . فالنقابات عندما حصلت على القوة والسلطة الكافية اخذت تبسط يدها على الصناعة وتسيطر عليها . وهذا لم يكن شيئا جديدا بل هو اتجاه قديم . فالنقابات بدأت بفرض قيود على حقوق الصناعيين في تنظيم الصناعة بالطريقة التي يختارونها . فمثلا كانت تقول : « يجب ان لا تعمل كذا . او يجب ان لا تشغل في الصناعة من لم يخضع لشروط معينة . » ومن ناحية اخرى كانت تطوق الصناعة بشروط سلبية مما ادى الى الحد من قابلية الصناعة. وفي حالات اخرى ساعدت هذه الشروط على زيادة الفعالية في الصناعة . ولكن الصفة العامة لهذه الشروط هي انها معرقلة للفعالية الصناعية . وهم يقومون بذلك لسبب بسيط هو ان النقابات العمالية تستطيع اعطاء الاوامر بالنهي او بالايجاب ، وبذلك فان عملها بهذا الشكل يكون عملا معرقلا للصناعة . ومثال ذلك المستويات المتباينة الموجودة داخل الصناعة حيث تضغط كل واحدة على الاخرى وتعرقل عملها داخل الصناعة . وبذلك تفقد الصناعة فعاليتها في نظام كهذا . ولكن النقابات ـ بعد ان حصلت على قوة لا بأس بها ـ تحاول تحويل هذه القيود السلبية الى قيود ايجابية ، فهم يحاولون الخروج عن نطاق الاوامر التي تدعو الى العمل او الاضراب ، عن نطاق محاسبه صاحب المصنع وطريقة عمله او انتقاده والضغط عليه ، الى نطاق العمل الفعلي وادارة الصناعة بايديهم .

وربما كان الاتجاه الحاضر يهدف الى تنمية الحركة التي قام بها شوب ستيوارت والتي ظهرت مبدئيا في مجال المهندسين واتحاد الصناعيين وهي تتمثل الان بمحاولة العمال لتحويل القيود السلبية على الصناعة الى شيء من السيطرة الايجابية على الصناعة ولكن السيطرة الشاملة التي تمت في خلال السنين الاخيرة في حركة مجال السكك الحديدية والمناجم هي تعبير واضح عن هذا الاتجاه الذي تكلمت عنه . فجميع عمال السكك الحديدية وعمال المناجم لم يقتنعوا بفرض قيود على الصناعة بل طالبوا بالسماح لهم بادارة الصناعة نفسها والحصول على بعض الحقوق الى حد ما بوضع شروط تنتظم الصناعة بموجبها في المستقبل والمشاركة الايجابية في تنظيمها . وهنا تكمن الميزه الكبرى بين النقابات العمالية كما تاسست في الماضي وبين التنظيم الحرفي الجديد .

*

والان ، بعد عرض الاختلافات بين الاثنين ، نجد ان النقابات العمالية اخذت تنتقل من مرحلة الى اخرى . وقد وضح هذا الاتجاه عند العمال اليدويين ومنظمات الحرفيين نظرا للتقارب الشديد بينهما . كما ظهرت الرغبة عند العمال المنظمين لفرض مطالبهم بالمشاركة الفعلية في المصانع التي لهم فيها تنظيمات قوية . وعلى كل فان الجسر الذي يربط النقابات بالتنظيم الحرفي قد تم ، وان عملية التحول اخذة بالازدهار ، فاذا ما تم للحركة التي يقوم بها عمال البناء والمناجم النجاح ، وفي حالة تحقيق الجزء الاكبر من مطالبهم ، فستكون هناك موجة عارمة لتحقيق مطالب العمال في الصناعات المختلفة لنفس الاسباب . وكلما استطعنا تحقيق تأميم صناعة المناجم حسب الشروط المقاربة لمطالب عمال المناجم فان العمل ينتقل الى الصناعات الاخرى بالتدريج . وفي بعض الصناعات الاخرى ستتطور مشكلة السيطرة الديمقراطية وتبرز مشاكل جديدة تجابه التاميم كما ستقوم معارك جديدة لان مشكلة التاميم والديمقراطية سوف تواجه المطالب الجديدة للعمال .

لقد حاولت ان اوضح في مفهومي للتنظيم الحرفي اننا نعمل على بناء شيء معين وملموس في النقابات العمالية في الوقت الحاضر . ومن السهولة بمكان وضع نظريات ولكنها تكون عديمة الفائدة اذا لم يكن لها وسائل واضحة وواقعية لتحقيق هذه النظريات . انني استطيع وضع نظام مثالي مكان الاشتراكية الحرفية، ولكنها لا تستطيع ان تحقق شيئا، لانه ليس ثمة سبيل لتحقيقها . فعندما نناقش الاشتراكية الحرفية فهناك سبيل واضح لتحقيقها ، لانها تستند على تنظيم واقعي ، ولانها تستطيع ان تنير الطريق لكي تمارس المنظمات الاخرى عملها بحرية تامة. ولان طريقها اصبح واضحا واتجاهها سليما . اننا لسنا بحاجة الى نظرية الا اذا استطاعت ان تقول : هذه هي التنظيمات التي ستكون مادة العمل. وعلى اي حال فان النظريات البحتة غير ذات بال . وان الحركات الخطرة في نظر السلطة هي تلك التي يسندها قبل كل شيء تنظيم وظيفي لنقابات العمال اولا وتنظيم وظيفي للحركة التعاونية ثانيا .

والآن نأتي الى المشكلة التي هي بلا شك اصعب المشاكل في النظرية الاشتراكية الحرفية وهو توضيحها ببساطة . عندما نضع فكره لادارة الصناعة بتشكيلات كالتي سبق ان ذكرناها ، اي من قبل الحرف الوطنية، يواجهنا السؤال التالي : هل يعمل التنظيم الحرفي لمصلحته الخاصة ام لمصلحة المجموع ككل ؟ هل سيخدم اهدافه الخاصة ام مصلحة المستهلك؟ اننا يجب ان نعطي الضمانات بان عمال المناجم لن يقوموا بالاضراب تحت النظام الاشتراكي الحرفي . واقول في الوقت نفسه انني لا استطيع ان اقدم الضمانات . كما انكم لا تستطيعون ان تقدموا لي الضمان بوجود نظام على وجه الارض لا يقوم عمال المناجم فيه بالاضراب. لان عامل المنجم اذا رفض الدخول للمنجم واخراج الفحم فلا توجد قوة على وجه الارض تستطيع ان ترغمه على دخول المنجم . ان الشيء الذي نعمل من اجله هو محاولة ايجاد نظام او جهاز يعمل العامل فيه بمحض ارادته في الدخول الى المنجم واخراج الفحم . فاذا لم نجد طريقا جديدا يشجع عمال المناجم على الدخول للمنجم فاننا سوف نواجه مصيبة كبيرة اذ ستتوقف مصانعنا عن الحركة وتغلق ابوابها .

ان المشكلة لم تعد مشكلة عدم رغبة عمال المناجم في العمل بل ازدياد البطالة في الصناعات الاخرى. وبذلك فليس صحيحا ان نقول ان الاشتراكية الحرفية لا تقدم الضمان بان عمال المناجم يعملون للمجموع وليس لمصلحتهم الفردية .

ان معارضه الاشتراكية الحرفية تستوجب على المعارض وضع تنظيم يستطيع العامل فيه ان يعمل بقابلية اكثر مما في النظام الاشتراكي الحرفي. وشخصيا اعتقد ان الجهاز الذي يعمل فيه الانسان حيث يحصل على سيطرة فعلية على ظروف حياة عمله الخاصة وكمواطن ايضا تحت ظروفه السياسية يحقق احسن الضمانات لانه يفتح الفرص امام الانسان ليقدم خدمة للمجتمع وفي الوقت نفسه يعبر عن نفسه كمواطن ومستهلك ومنتج . ولكن اعتقد جديا باننا يجب ان نحقق لجميع الحرف مجال العمل للخدمة العامة وليس لمصلحتها الخاصة . وانني ارفض كما يرفض كل اشتراكي حر في ان يملك عمال المناجم او جماعة من العمال الصناعة التي يعملون فيها . ففي الظروف الحالية نحن نقف الى جانب الجماعيين Collectivists بضرورة الملكية الوطنية للصناعة . ونؤمن بان الصناعة يجب ان تصادر وتمتلك من قبل المجموع . فالفرق بين نظريتنا والنظريات الاخرى التي وضعت للسيطرة على الصناعة هو انها على

اساس فكرة التاميم ، والتاميم لا يعني انهـا اصبحت ملكية عامة اذ ان المجتمع يعينالبيروقراطية لادارتها . ونحن نعتقد ان الطريق الصحيح لادارة الصناعةهو تقديمها للاشخاص الذين يدركون الوسيلة الفعالة لادارتها على احسن الشروط . وهم الفنيون الذين يعلمون كيف تدار الصنـاعة من الناحيتين الفنية والتجارية . وهم من الناحية الثانية العمال اليدويون الذين بدون معاونتهم لن نستطيع الحصول على الانتاج الصالح .

اننا نريد ملكية عامة للصناعة للسبب التالي : اذا كانت الصناعة تنتج للفائض ـ اي فائض تنتجه اي صناعة ـ فنحن نرغب ان يذهب هذا الفائض لا الى جيوب الصناعيين المنوه عنهم بل الى الخزينة العامة ، لكي تصبح جزءا من وارد البلد الكلي . وفي نفس الوقت لا نرغب ان تثبت اسعار البضائع المنتجه والخدمات من قبل الاشخاص الذين يسيطرون على الانتاج والخدمات . بل ان هذه الاثمان يجب ان تعين من قبل المجتمع ككل حيث يعمل لا لمصلحة العمال فقط بل لجميع افراد المجتمع . لان لثمـن البضاعة تأثيرا على المستهلك يفوق تأثيره على المنتج . ان ما نطلبه للعمال اليدويين ليس السيطرة التامة على العملية الاقتصادية ، من الانتاج الى الاستهلاك ، بل السيطرة على عملية الانتاج والتوزيع . نطلب للعمـال السيطرة على هذه الاقسام من الصناعة المرتبطة بطريقة الانتاج وتقديم تلك الخدمات .ولكن عندما يدخل الانتاج محيط المستهلك ويصبـح المستهلك متأثرا مباشرة بالانتاج كما في حالة الاثمان او تقسيم الفائض من الصناعة ، فيجب ان نعطي الحق للمستهلك برفع صوته ويجب الاعتراف بحقه في نقد اساليب الانتاج . هذه النظرة الواضحة لاعترافنا بوجود لجان المستهلكين مرتبطة بالانتاج تمثل المجتمع من الناحية الاستهلاكيـة اذ اننا نهدف الى سيطرة اجتماعية على الصناعة وسيطرة ديمقراطية لها. هذان الجانبان لا يمكن فصلهما في برنامجنا وهما متساويان بالضـرورة لخلق مجتمع اشتراكي حرفي.

*

واود ان اقول كلمة في مركز الحركة التعاونية في حلول الاشتراكيـة الحرفية للتنظيم الصناعي . اذ ان معالجتنا للصناعات والخدمات الكبيرة لا تنحصر في خدمات المناجم وسكة الحديد والنقل البحري بل جميـع انواع الانتاج الكبير ايضا . واعتقد ان جميع هذه الصناعات ستنتقـل الواحدة بعد الاخرى الى مرحلة التاميم والسيطرة الديمقراطية . ولكن عندما نعالج التوزيع المفرد للصناعة والصناعة الصغيرة المرتبطة مباشرة مع المستهلك وانتاج البضاعة الاستهلاكية المحلية، لا اعتقد انهذه الصناعات والخدمات المرتبطة بهذا النوع من الانتاج المحلي ستدخل مرحلة التاميم. وافضل الاعتقاد بوجوب تقسيم مختلف الصناعات والخدمات في البلاد الى ثلاث مجموعات : المجموعة التي تدخل في الملكية القومية وتشمل جميع الصناعاث والخدمات الضخمة في الحدود القومية . والمجموعة التـي تدخل في ملكية البلدية او اي شكل اخر من الملكية من قبل السلطـة المحلية وتضم ما يدعى بالخدمات العامة ـ الغاز ، اسالة الماء ، الكهرباء او اي شيء يمكن ان يضاف اليها ومن ضمنها النقليات الداخلية ـ والمجموعة الثالثة التي نسميها بالصناعات المحلية والتي اعتقد انها تدخل في الملكية التعاونية ولا تدخل مرحلة ملكية السلطة العامة او الدولة او البلدية او اي شكل اخر من اشكال السلطة العامة . واعتقد بالنسبـة للجموعة الثالثة في الصناعة ـ الصناعة المحلية ـ انها سوف تقدم انتاجا كبيرا داخل التعاونيات في المجتمع الاشتراكي.

لن اتكلم عن التعاونيات في الزراعة . حيث للتعاونيات مستقبل مشرق ولكن ما دامت الزراعة منفصلة عن الصناعة في الوقت الحاضر ، فاعتقد ان الحركة التعاونية ستحتل مكان الصداره في الصناعات المحلية وهـي سترتبط بالتنظيم الحرفي للعمال في هذه الصناعات كما هو الحال مع الدولة اوكل ما يحل محلها . وترتبط بالتنظيم الحرفي جميـع الصناعات والخدمات العامة الضخمة . وبالاسلوب نفسه ترتبط البلدية او السلطة المحلية بالتنظيمات الحرفية المحلية في الخدمات العامة .

ان التعاونيات هي الحركة العمالية التي توازي النقابات العمالية ، وكل نظرية تهمل التعاونيات او تضعها وراء ظهرها ستضطر الى الانهيار لا محاله ففي روسيا مثلا اخذ البلشفيك محاولة الاقلال من اهمية التعاونيات في نظرياتهم فأدى ذلك الى فشلهم . فالتعاونيات هي قوة جبارة لانها مرتبطة جذريا بالقطاع المنتج من المجتمع . فعلينا ان نجد نظره شاملة للتعاونيات في المستقبل . ولتحقيق الثورة الاجتماعية يجب ان نعتمد على هاتـين الحركتين العماليتين وان نجد لهما ارتباطا متناسقا . وان الشـيء الذي اطلبه هو قيام دراسة شاملة للنقابات والتعاونيات التي تستطيع ان تخرج هاتينالحركتين العماليتين في نظرية تطبيقية . واذا استطعنا تنسيق عمل هذه الحركات فلن يكون هناك حدود للقوة التي تستطيع ان تمارسها هذه الحركة في المجتمع .

وفي النهاية اضعامامكم اربع مشاكل مهمة،وسوفاعالجكلا منهابتوسيع. فاذا كانت الاشتراكية الحرفية مبدأ حياتيا حيويا فيجب ان تقدم اجوبة مقنعة لهذه المشاكل الاربع . ويجب على الاشتراكية الحرفية ان تضـع اسلوبا في تقسيم الدخل القومي . ورغم انني لا اؤمن بوجود مساواة مطلقة بل اؤيد المساواة على اسس المساواة الاقتصادية والعدالة ، وفي الوقت نفسه خلق رأسمال جديد وتقسيم الانتاج القومي من سنة الى اخـرى الى قسمين : قسم يدخل الى تحقيق الحاجات المستعجلة في استهـلاك الشعب والقسم الثاني يذهب للانتاج في المستقبل ( الاستثمار ) ، ففـي الاشتراكية الحرفية كما في اي نظام اشتراكي يصبح التوفير عمـلا خاصا للمجتمع لا لافراد متفرقين داخل المجتمع. ولذلك فمهمة التخطيط فـي الاشتراكية الحرفية هي من عمل المجتمع .

وبالاضافة الى ذلك فالاشتراكية الحرفية من الناحية المالية تسهل عملية الحصول على الضرائب . فالضرائب في الاشتراكية الحرفية هـي ضرائب على المنتج في مختلف الصناعات . لان الانتاج هو المصدر الرئيسي للربح. وهذا الاسلوب الضرائبي هو الطريقة العملية الوحيدة للقضـاء على التباين بين مختلف الحرف ، بعد ان يقرر المجتمع اثمان مختلـف انواع الانتاج .

وما دام النظام الرأسمالي موجودا فان العمل بالنسبة للاشتراكية هو تركيز القوى اكثر فاكثر على محاربة الرأسمالية . واعتقـد ان اي فرصة يحصل فيها العمال على شيء من الحرية : كالحرية الاقتصادية ، فان اول شيء يقومون به هو القضاء على هذا الجهاز الصناعي المركزي. ولا اعني انهم سيعملون على تحطيم المكائن بل سيكون انعكاسا تدريجيـا ضد الواقع والسير نحو الانتاج الصغير لمواجهة طلبات المستهلك لبضاعة من النوع الجيد . واذا كان هذا العمل فجائيا فسيسبب كارثة . ان العملية يجب ان تكون تدريجية تبدأ من ثقافة العامل ، من تحقيق الحرية الواسعة في عمله ، من رغبته للقيام بعمل جدي . ان العودة الى ظروف الانتاج الصغير لن تتم قبل تحقيق شيء من الحرية الاقتصادية التـي

افسدها الجهاز الراسمالي الحالي. ومهما كان اعتقادنا بالتنظيم الحرفي المحلي او العالمي ، فان اهتمامنا يجب ان يتركز على مشكلة البناء التي تستطيع ان تقضي على الجهاز القائم وان تضع شيئا محله يستطيع السير حتى ولو لم يكن بشكله النهائي المرغوب .

*

واخيرا اريد ان اقول شيئا عن طبيعة الانسان . اذ انه من الصعب التكلم عن اهداف معينة دون السؤال عما اذا كانت الطبيعة الانسانيةمتغيرة ومن الضروري ادراك بعض الاسئلة لكي نحصل على اجابات موضوعية . والسؤال الاول الذي نطرحه هو : ماذا يشبه الانسان العادي ؟ ربما كان هذا السؤال بحاجة الى اجابة اوسع مما يفسح له المجال الحالي . فهناك من يقول ان الانسان العادي لا يريد الحرية بل يريد ان يكون منفردا . يريد ان يكون هامشيا . ولكنني لا اعتقد بصحة هذا القول . واعتقد ان الانسان العادي قد يرغب في ان يكون منفردا ، واذا ترك لفرديته فلا اعتقد بانه سيقوم بعمل محترم بل سوف يعاني من الانكماش والغثيان . ان ما يطلبه الانسان العادي في الحقيقة هو الحصول على الفرصة التي يعبر بها عن نفسه تعبيرا حرا . يريد فرصا عديدة لكي يعبر عن مختلف الاتجاهات التي ترهص في نفسه . وهو لا يطلب ذلك لانه يريد ان يستغل كل وقته بل لكي يستغل هذه الفرص عندما يشاء . فهناك شعور يتغلب على الانسان يدفعه لتملك الاشياء حتى ولو كان يستعملها لذاته . فقد ينتابه شعور جميل في الحصول على جميع الفرص ليمارس حريته ، حتى ولو كان لا يهتم بما يمارسه البشر من الحرية . كما انني ينتابني شعور بالمتعة عند حصولي على حق التصويت حتى ولو لم امارس هذا الحق لصالح احد المرشحين ، واعتقد ان شعوري هذا يشاركني فيه الجميع .

وهناك نقطة حيوية اعتقد ان كثيرا من الاشخاص يخطئون ادراكها . عندما يقولون ان الانسان العادي لا يرغب في السيطرة على الصناعة ، وسيان لديهم اذا كانت هناك فرصة للسيطرة على الصناعة ام لم تكن ، وهذا خطا عظيم . فيجب ان ننظم الصناعة على اسس تفتح المجال لجميع الافراد بالسيطرة عليها ، لا لاعتقادنا بضرورة وجود فرص متساوية بل لان المستوى العام للصناعة سوف يتغير اذا منحت هذه الفرص. وهذا يعني ان جميع الناس يشاركون السيطرة على الصناعة وهم يقومون بذلك بناء على موافقة الاخرين حيث يشعر كل فرد بانه يتعاون تعاونا فعليا ـ حيث يشعر بانه ذو قيمة وان جميع الذين يشرفون على الصناعة يقومون بواجبهم تحت ارشاده . فاذا استطعنا ان ندخل روح التعاون وشعور الاقتناع داخل الصناعة نستطيع ان نغير الجهاز الحالي واذا تحققت الظروف الملائمة فان التغير سيكون اكثر سرعة وان نسبة كبيرة من الشعب ستكون نشيطة ودقيقة في معالجتها الامور للسيطرة الفعلية على الصناعة .واعتقد انه اذا نظمت الصناعة تنظيما واقعيا تعاونيا فلن تكون مشاكل الصناعة الا مشكلة ثانوية لا داعي للقلق عليها. بل سوف تترك لتفكر هي بذاتها.

*

واخيرا : فان المشكلة النهائية فيطبيعة الانسان هيتقبلنا وتقديرنا للثقة بالاخرين . فالقضية التي يمارسها المفكر الاشتراكي القديم تلح على عدم الثقة بالاشخاص الذين يعملون تحت ظروف الحكم الذاتي للصناعة . فالجماعيون لا يثقون بالبشر قيد شعرة ـ ولا اعلم اذا غيروا تفكيرهمالان ـ وعلى اي حال فانهم يهدفون الى بناء نوع من المجتمع يعمل تحت اشراف بيروقراطية اشتراكية . ولكن املهم هذا قد ضاع اذ لم يعد مجال للامل في المجتمع البيروقراطي . لا امل في العمل حتى ولو كان هناك مجال للعمل . كما لا يوجد مجال للراسمالية ان تبقى على قيد الحياة . اننا يجب ان نختط طريقا لمواجهة مشاكل التنظيم الصناعي ، فلا الاشتراكية الاستهلاكية القديمة ولا الراسمالية الحالية تستطيع قلب الاشياء .وهذا يضع امامكم حرية الاختيار بين القبول بما اشرت اليه او ايجاد طريق يدفع العامل الى الانتاج باساليب تختلف عن الاساليب التي كانت تمارس في القرن التاسع عشر ـ اساليب الجوع والخوف التي كانت الدافعالاول في ارغام العمال على العمل . فلماذا يجب على البشر ان يعملوا تحت هذا البؤس ، وهذه الظروف القاسية ؟ فاذا انهار هذا السبب ـ وهو ينهار في كل مكان اليوم ـ فاما ان يرفض الناس العمل او انهم يعملون ولكن بدافع يختلف عما كان سابقا .

واقول صراحة بان ما يجب ان يدفع العامل الى العمل هو الاعتقاد بان عملنا يخدم المجتمع . واذا كانت هذه الفكرة غير واقعية فلا اعتقد بوجود فكرة تحل محلها . ان العالم سيصل الى نهاية مظلمة لا بصورة فجائية بل بشكل وئيد وتدريجي حيث ينمو سرطان البطاله والبؤس والشقاء في جسد المجتمع . فاذا اردنا ان نتحاشى مثل هذا المصير المظلم فعلينا ان نعمل مسرعين في بناء مجتمع جديد قبل ان يتصدع البنيان علينا .

ترجمة ماهر سعيد وصفي
كلية الاداب ـ بغداد

هذا الشهر يصدر

نزار قباني

شاعراً وانساناً

دراسة مستفيضة عن

الشاعر العربي المبدع

بقلم

محيي الدين صبحي

دار الاداب ـ بيروت